ماذا فعل «البطل» حتى يطالب مجلس دمشق بحجب الثقة عنه؟!

البطل خلال مجلس «دمشق»: فترة استلام أسطوانة الغاز تقل عن ٦٠ يوماً.. وأعضاء: «ما في هيك شي» وكيف توجد في «السوداء»؟

كيلو السكر بـ ٩ آلاف.. ومدير فرع «السورية للتجارة»: فشل في المناقصات

| فادي بك الشريف

استحوذ موضوع التلاعب المكتشف في معمل غاز عدرا والتأخر في رسائل الغاز وانتشار المادة في السوق السوداء، على الحيز الأكبر من جلسة أعضاء مجلس محافظة دمشق، موجهين انتقادهم إلى مدير فرع الغاز الذي لم يقدم إجابات شافية وواضحة عن تساؤلات الأعضاء، متهمين إياه بأن الإجابات ذاتها منذ عدة دورات سابقة من دون أي جديد.

وبينما أكد مدير فرع الغاز بدمشق وريفها حسن البطل أن المدة الوسطية للرسائل هي أقل من ٦٠ يوماً، وإصراره على هذا الأمر وخاصة أن نسبة التنفيذ ٨٥ بالمئة، قال أعضاء في المجلس: «ما في هيك شي»، لافتين إلى وجود تمييع بالأجوبة وعدم ملاءمتها للواقع وخاصة أن مدة استلام رسائل الغاز تتراوح بين الـ ٧٠ والـ ٩٠ يوماً.

وحول وجود الأسطوانات في السوق السوداء، أضاف البطل: «ليس لدي جواب». وقال: هناك شهرياً من ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ أسطوانة تالفة بسبب صمامات الغاز يتم استبدالها في معمل الغاز.

وفي السياق، وافق مجلس المحافظة في نهاية الجلسة على رفع توصية بحجب الثقة عن مدير فرع الغاز.

هذا وركزت مداخلات الأعضاء في المجلس على الأسعار الكبيرة التي وصل إليها سعر كيلو السكر في الأسواق لـ٩ آلاف ليرة للكيلو الواحد، وتأخر تنفيذ رسائل المادة، إضافة إلى أن الأسعار في صالات تابعة للسورية للتجارة تعتبر أكثر من السوق، في وقت مفترض أن تنقص عنه بمعدل ١٥ إلى ٢٠ بالمئة.

كما تمت المطالبة برفع توصية بإعادة توزيع عبوات المياه المعدنية في صالات «السورية للتجارة» على البطاقة الذكية، وإعفاء المواد الغذائية المستوردة من الرسوم الجمركية.

بعد حريق «الفحامة» مطالبة بمنع بيع البطاريات لتعبئتها (الأسيد).. ورباح: ممنوع وغير قانوني

وبعد الحريق الذي اندلع أمس الأول ضمن مستودع بطاريات مركبات وقطع تبديل مركبات في الفحامة، طالب أعضاء في المجلس بضرورة منع بيع البطاريات في العاصمة للتعامل بمادة (الأسيد) تلافياً لأي أضرار، مع ضرورة الحد من الصمامات التالفة التي تتسبب بحرائق في العديد من الأحياء.

كما طالب الأعضاء بوضع حد للمولدات العشوائية وضبط عدادات توزيع المازوت، والقيام بحملات رشد للحشرات والقوارض، ومكافحة الكلاب الشاردة.

وفي ردهم على مداخلات الأعضاء، أكد مدير فرع السورية للتجارة بدمشق سامي هليل أن نسبة توزيع مادة الرز وصلت إلى ٩٨ بالمئة وهي الأعلى بين كل المحافظات، مضيفاً: بقي ١٠٠ طن لم يتسلمها المواطنون لظروف مختلفة.

وأضاف: بالنسبة لمادة السكر نسبة التوزيع ٤٤ بالمئة في ظل وجود مشكلة على صعيد التقدم للمناقصة الأولى، والمؤسسة بانتظار التوريدات، وخاصة أن المناقصة الأولى فشلت، وتم منذ أسبوع الإعلان عن مناقصة ثانية، علماً أن هذه المشكلة ليست في دمشق فحسب بل في كل المحافظات.

وفيما يخص الزيت، أكد هليل أنه يرتبط أيضاً بموضوع التوريدات، علماً أنه تم الإعلان عن مناقصة لم يتقدم إليها أحد، وحالياً تم الإعلان عن مناقصة ثانية، وخاصة أن الأمر يشمل ملايين العبوات والكيلوغرامات ويتم التوريد وفق مناقصات.

فيما أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك تمام العقدة أن ارتفاع مادة اللحوم بسبب عزوف بعض المربين عن تسمين الخراف، إضافة إلى جانب وجود تهريب للمواشي عبر المعابر غير الشرعية، مضيفاً: تم تنظيم ٤٥٠ ضبط مخالفة خلال الربع الأول من هذا العام.

وبين مدير المهن والرخص عثمان رباح أن تعبئة البطاريات في المحال بالأسيد ممنوعة وغير قانوني، ويتم السماح فقط بالبيع، على أن تتم متابعة موضوع تعبئة الأسيد واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

مشروع جديد للسكن المؤقت ألف وحدة سكنية جديدة بالتعاون مع الإمارات للمتضررين من الزلزال

محافظة اللاذقية: تقارير تهدم الأبنية بينت أن سببها الغش بمواد البناء وعدم متابعة التنفيذ والتشييد على أرض غير صالحة للبناء.. أغلبها للقطاع الخاص

| اللاذقية – عبير سمير محمود

أكد محافظ اللاذقية عامر هلال العمل المستمر من جميع الجهات في المحافظة لمواجهة تداعيات الزلزال والتخفيف من آثار الكارثة، مع الاستمرار بتوزيع المساعدات الغذائية على المتضررين حتى الوصول للجميع.

وخلال حضوره أعمال الدورة العادية الثالثة لمجلس محافظة اللاذقية لعام ٢٠٢٣، كشف هلال عن التوجه نحو إقامة مشروع جديد مع الجانب الإماراتي لإنشاء ألف وحدة سكنية مؤقتة في مدينتي اللاذقية (٥٠٠ وحدة) وجبلة (٥٠٠ وحدة)، لتضاف إلى المشروع السابق بمجموع إجمالي ٢ ألف وحدة سكنية مؤقتة.

وذكر هلال أن المحافظة وخلال الساعات القليلة القادمة، ستعلن أول جدول يضم قائمة بنحو ٥٠٠ شخص متضرر جراء الزلزال ممن يستطيعون الاستفادة من مزايا المرسوم الرئاسي رقم ٣، مشيراً إلى العمل بجهد كبير لتفعيل مواد المرسوم بما يخدم شريحة كبيرة من المتضررين بأقرب وقت.

وأضاف المحافظ إن لجنة ٥٥٥ (المعنية بإحصاء متضرري الزلزال المشمولين بالمرسوم رقم ٣) ستصدر بشكل أسبوعي جدولاً جديداً بقائمة من المتضررين حتى الانتهاء من إحصاء كل المتضررين على مستوى المحافظة.

وشدد هلال على الدقة في عمل اللجنة والتنسيق المستمر بين كل الجهات لتفعيل العمل بالمراسيم التي أصدرها الرئيس الأسد بما يساهم في مساعدة المتضررين خاصة ممن تهدمت وتصدعت منازلهم جراء الزلزال، منوهاً بأنه سيتم توضيح آلية العمل والتعليمات التنفيذية لسحب القروض من المصارف.

كما أشار محافظ اللاذقية إلى وجود ١٢٠٠ بناء متضرر آيل للسقوط بحاجة إلى هدم حسب التقارير الصادرة عن لجان السلامة العامة منها ٧٥ مبنى مرخصاً و٣٠ مبنى مخالفاً، مشدداً على أهمية التزام الجهات المعنية بإجراءات السلامة خلال عمليات الهدم لمنع وقوع أخطاء تؤدي لكارثة جديدة، لافتاً إلى هدم ١٥ بناء حتى تاريخه،

وإلى أن العمل مستمر حتى الانتهاء من كل الأعمال وفق الإمكانيات.

وبيّن هلال أنه وحسب تقارير صادرة عن أسباب تهدم أبنية بفعل الزلزال، كان سببها الغش بمواد البناء وعدم متابعة التنفيذ وتشييده على أرض غير صالحة للبناء، وأغلبها للقطاع الخاص، في حين أن الأبنية التي أنشأتها الشركات الوطنية العامة لم تتهدم وربما تكون قد تأثرت قليلاً ولكنها لم تتهدم.

وعن المرحلة المقبلة، ذكر هلال أنها ستكون صعبة والحكومة تبذل كل الجهود الممكنة لمرحلة التعافي وإعادة إعمار ما دمره الزلزال وفق الإمكانيات، مشيراً إلى استمرار عمل مؤسسة الإسكان وشركات إنشائية لإقامة ٤ أبراج مساكن للمتضررين في حي شارع الثورة وبرجين في حي الغراف، منوهاً بالتحضير لإقامة برجين في جبلة بالفترة المقبلة، وتطرق للتعاون مع الهلال الأحمر الإماراتي لإنشاء ألف وحدة سكنية مؤقتة في المحافظة منها مواقع في مدينتي اللاذقية وجبلة، إضافة للتحضير لموقع في قرية اسطامو بمنطقة القرداحة.

من جهته، أكد رئيس مجلس محافظة اللاذقية تيسير حبيب لـ«الوطن»، تأثر الواقع الخدمي بتداعيات الحرب والظروف الاقتصادية جراء الحصار إضافة للتأثر بكارثة الزلزال، مشيراً إلى الجهود الكبيرة التي يبذلها أعضاء المجلس والجهات الحكومية والأهلية لمواجهة هذه التداعيات والتخفيف من آثارها على المتضررين بشكل عام.

وأشار حبيب إلى أن الأعمال تسير وفق أولويات محددة تبدأ باستثمار الممكن والمتاح من المواد والإمكانات المتوافرة، وذلك بالتوازي مع عمليات الكشف على الأبنية وهدم المتضرر وترحيل الأنقاض مع اتخاذ كل إجراءات السلامة العامة.

وخلال الجلسة، شدد عدد من أعضاء المجلس على ضرورة تعاون جميع الجهات لتخطي آثار الزلزال والوصول إلى مرحلة التعافي فعلياً، مشيرين إلى ضرورة تحقيق العدالة في توزيع المعونات وفق معايير واضحة للوصول إلى جميع المتضررين على مستوى المحافظة.

تنسيق غائب بين مجلس حماة والإدارات

المحافظ: عشرات من الأسر مقيمة في مراكز الإيواء غير متضررة منازلها

توزيع المعونات وفق معايير معتمدة من وزارة الشؤون

| حماة- محمد أحمد خبازي

أكد عدد من أعضاء مجلس محافظة حماة، أن الحاجة ملحة لتغيير العقلية الإدارية، من خلال التنسيق والمشاركة بالقرارات والأعمال بين أعضاء مجلس المحافظة ومديري الإدارات فيها.

وأوضحوا أن التنسيق غائب بين الطرفين، وأنهم يسمعون بالفعاليات والنشاطات من الفيس بوك، وأن العلاقة مع بعض المديرين ليست جيدة، والدليل أن أحد أعضاء المجلس من منطقة سلمية عامله مدير دائرة بازدراء شديد! وهو ما اعتبره رئيس مجلس المحافظة إبراهيم معلا انتقاصاً من قيمة المجلس، وتقصيراً من العضو الذي لم يبادر لتفعيل هذه المشكلة وفق الأسس القانونية، محملاً مسؤولية عدم تعاون أي مدير دائرة أو شركة أو مؤسسة مستقبلاً، لعضو مجلس المحافظة ذاته الذي يجب أن يكون على قدر المسؤولية والبناء الوطني! ودعا معلا أعضاء المجلس لممارسة دورهم الإشرافي والرقابي في مدنهم ومناطقهم، وعلى عمل وحداتهم الإدارية، وفق قانون الإدارة المحلية الذي منحهم الكثير من الصلاحيات، وأداء واجباتهم نحو المواطنين، وذلك بكل شفافية ونزاهة، وأكد أن هذا الدور لا يستجدى من أحد ولا منّة من أحد، وإنما هو من صلب قانون الإدارة المحلية ومهام المجلس.

وطالب الأعضاء أمس في أول اجتماعات دورتهم العادية الثالثة لعام الحالي ٢٠٢٣، بإيجاد منتزهات شعبية مجانية بمدينة حماة، لكون الحالية كلها مستثمرة من القطاع الخاص بموجب عقود مع مجلس المدينة، وإعادة النظر بتشكيل لجان المجلس الدائمة لتوسيع المشاركة وتفعيل العمل، وبتزويد مصرف التسليف في مصياف بعدادة نقود للمواطنين الذين يستلمون بعض الرزم المالية ناقصة، وإصلاح وصيانة جسور وطرق بالغاب والصفصافية، ومعالجة مشكلة الدراجات النارية غير النظامية في منطقة الغاب الزراعية وتخصيصها بالبنزين المدعوم أسوة بمناطق المحافظة، والإسراع بتنفيذ بئر الحي الشمالي بعين الكروم ووضعه بالخدمة بأسرع وقت لتوفير مياه الشرب للمواطنين، وتسليك بعض الطرق فيها أيضاً.

كما سأل أعضاء المجلس عن حجم المعونات الإغاثية التي وردت للمحافظة بكارثة الزلزال، وعن كيفية توزيعها للمتضررين وما الجهة التي توزعها للأسر الفقيرة وغيرها؟

كما طالب الأعضاء بتعديل تسعيرة القمح تشجيعاً للفلاحين على زراعة هذا المحصول الإستراتيجي بالموسم القادم، لكون التسعيرة الحالية غير مجزية وسبباً رئيسياً لامتناع الفلاحين عن الزراعة مستقبلاً.

وطالب الأعضاء بدعوة عدد من مديري الدوائر بالمحافظة لمناقشتهم وجهاً لوجه، بالقضايا الخدمية التي تهم المواطنين، وذلك خلال أيام هذه الدورة.

من جانبه وفي معرض رده على المداخلات والطروحات، أشاد محافظ حماة محمود زنبوعة بدور أعضاء مجلس المحافظة واستنفارهم على مدار الساعة لمواجهة تداعيات الزلزال ومساندة الجهات العامة في رفع الأنقاض وانتشال الضحايا والإشراف على مراكز الإيواء وتقديم المساعدة لمتضرري الزلزال ودعاهم لمتابعة عملهم خلال الفترة المقبلة كلٌ في منطقته ولاسيما مع موسم حصاد القمح والحرائق.

وبيّن المحافظ الإجراءات التي اتخذتها المحافظة لمواجهة كارثة الزلزال منذ اللحظات الأولى حتى هذه اللحظة، وعرض لعمل لجان السلامة العامة المشكلة للكشف على المنازل المتضررة وتقييم حالتها الفنية والإنشائية.

وفيما يتعلق بتوزيع المساعدات الإغاثية، أكد المحافظ أن جميع المساعدات التي وصلت إلى محافظة حماة سيتم توزيعها كاملة على مستحقيها، حيث استهدف في المرحلة الأولى الأهالي الآيلة منازلهم للسقوط ولأكثر من مرة، وفي المرحلة الثانية الأهالي المتضررة منازلهم وغير الآيلة للسقوط ولكنها بحاجة إلى تدعيم.

ولفت إلى أنه سيتم توزيع ١٠ آلاف سلة غذائية لذوي الشهداء، وكذلك لجرحى الحرب في كل مناطق المحافظة، إضافة إلى توزيع مساعدات إغاثية للأسر الأشد فقراً، وذلك وفق معايير محددة ومعتمدة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

وفيما يتعلق بالخدمات التي تقدم للمواطنين في مراكز الإيواء، بيّن المحافظ أنه من غير الممكن تقديمها إلى ما لانهاية، وأن هناك العشرات من الأسر المقيمة فيها غير متضررة منازلها، وأنه سيتم تجميع عدة مراكز بمركز واحد لكون العملية التعليمية تأثرت سلبياً بافتتاح المراكز بالمدارس، وهو ما اضطر التربية لنقل امتحانات الطلاب في بعض المناطق لحماة.

وبخصوص موسم حصاد القمح والحرائق، أوضح المحافظ أنه تم عقد عدة اجتماعات مع المعنيين بالمحافظة، لوضع خطة عمل لتأمين موسم الحصاد وتأمين المستلزمات اللازمة لاستلام المحاصيل من المزارعين ونقلها من الأرض إلى مراكز الاستلام، ومنع تهريب أي حبة قمح خارج حدود المحافظة وتسليمها جميعها لمراكز التسليم المحددة، إضافة إلى الاستنفار على مدار الساعة واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع اندلاع أي حريق والتعامل معه منعاً من امتداده لمساحات أكبر.